قضية فلسطين وليس القضية الفلسطينية أو قضية شعب فلسطين كما حاول البعض وعلما بأن هناك فرقا واضحا بين هذه التسميات . فباصرارنا على ادراج بند قضية فلسطين نشكك مجددا في الأرضية التي يقوم عليها الوجود الاسرائيلي ، ونشكك أيضا في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة نفسها كما نشكك في الوقت نفسه بكافة المحاولات الدولية لطمس معالم قضيتنا هذه . ثم جاء النقاش على مكان مناقشة هذا البند وهنا أيضا كان اصرارنا على أن مثل هذا الموضوع لا بد وان يناقش في اعلى هيئة دولية أي في الجمعية العامة نفسها وليس في احدى اللجان كما حاول البعض . وطلب من الاخوة الفلسطينيين اعداد المذكرة الايضاحية التي يطلب فيها من السكرتير العام ادراج هذا البند وفقا لاحكام المادة العشرين من النظام الداخلي للجمعية العامة .

وكانت بعض الدول العربية ترى أن يكتفى بتوقيع طلب ادراج هذا البند من قبل الدول العربية فقط . أما وفد المنظمة فأصر على أن يكون طلب الادراج من أكبر عدد ممكن من الدول وذلك لاظهار أهمية هذا البند ولاظهار أن قضية فلسطين ليست فقط قضية العرب وانما هي قضية عالمية . كما كانت لنا غاية اجرائية وهي معرفة مدى التأييد لمشاريع القرارات التي سنعرضها في الدورة ولكي تكون لنا فرصة اطلاع اكبر عدد ممكن من الدول عن طريق الاتصال المباشر معها عند الطلب من وفودها توقيع طلب الادراج على ورقة العمل التي تمثل ما نريد تحقيقه في القرارات السياسية . وكان طلب الادراج هذا قد قدم في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ اي قبل بدء الدورة بأيام معدودة وقد تم ذلك كمسألة هامة وعاجلة .

ولما كان رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين هو وزير خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة ولكي لا يقال اننا اغتنمنا فرصة رئاسته ، ولتسهيل مهمته وحمايته من مهاجمات أعدائه واعدائنا في المجموعة الغربية واسرائيل كنا باستمرار نحاول أن يكون هناك اكبر عدد من المتبنين لأي مشروع قرار يقدم أثناء مناقشة هذا الموضوع ، فعدد الدول التي تبنت طلب الادراج بلغ سبعة وخمسين وفدا وارتأت آنذاك بعض الدول الاشتراكية عدم توقيع المذكرة لأن في المذكرة التفسيرية اشارة الى قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة سنة ١٩٤٧ وتنديدا به . وبما أن الدول الاشتراكية التي كانت أعضاء في الأمم المتحدة آنذاك قد اقترعت الى جانب قرار التقسيم اذلك فهي لا تستطيع أن تتبنى المذكرة الايضاحية وعلى ذلك تقدمت برسائل منفصلة تعلن فيها تأييدها لطلب الادراج .

وكان هناك موضوع آخر ناقشته المجموعة العربية وهو موضوع توقيت بحث قضية فلسطين . فقد حاول بعض الوفود العربية تأجيل نظر القضية الى ما بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي كان مقررا عقده في الرباط واما وفد منظمة التحرير الفلسطينية فأصر على أن تتم الدعوة لمنظمة التحرير بالمشاركة في المداولات الخاصة ببند قضية فلسطين قبل مؤتمر القمة وان يتخذ قرار الدعوة مباشرة بعد الانتهاء من المناقشة العامة وذلك في ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ . وكانت وجهة نظرنا الحيلولة دون أن نترك لبعض الدول العربية أستخدام مؤتمر القمة كوسيلة ضاغطة على المنظمة بما يتعلق بموضوع تمثيل الشعب الفلسطيني وان تأتي الدعوة من قبل الأمم المتحدة التي تنص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني . وقد حاول البعض حذف كلمة The من عبارة الممثل للشعب الفلسطيني أسوة بكلمة The